الأنباء
الثلاثاء 1 مارس 2016

33,2 مليار دينار الائتمان الممنوح في ديسمبر الماضي

«بيتك»: 8٪ النمو الائتماني في 2015..الأعلى منذ 2008

قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي (بيتك) ان النشاط الائتماني الممنوح من قبل القطاع المصرفي الكويتي في نهاية عام 2015 ارتفع بنسبة 8٪ وهي الاعلى منذ عام 2008 وما قبلها حيث سجلت مستويات فاقت 17,5٪، وزاد حجم الائتمان الممنوح على 33,2 مليار دينار في ديسمبر 2015، وكانت قد ارتفعت في عام 2014 إلى أكثر من 30,7 مليار دينار بنسبة 6٪، وتعد معدلات نموه السنوية في نهاية العامين السابقين أعلى من متوسط معدلات النمو السنوية والتي نسبتها 6٪ في عام 2015 و7٪ في عام 2014.

وعلى أساس المقارنة الشهرية ارتفع الائتمان في ديسمبر بأعلى معدل شهري يسجله شهر ديسمبر منذ عام 2007 وفاق 1,9٪، كما يزيد عن متوسط النمو الشهري خلال 2015 والذي نسبته 0,7٪، وكان قد ارتفع في نوفمبر على أساس شهري بنسبة 0,6٪ إذ بلغ حجمه 32,6 مليار دينار.

وبيّن التقرير ان النمو السنوي الملحوظ يأتي مدفوعا بزيادة الائتمان الموجه إلى أغلب القطاعات الاقتصادية، خاصة قطاعات الأعمال التي تضم أنشطة الصناعة والتجارة والزراعة والنفط وأنشطة أخرى، وكذلك الخدمات العامة مجتمعة بنسبة نمو سنوية فاقت الـ13٪، فقد زادت في قطاع الصناعة بنسبة استثنائية اقتربت من 17٪ وفي التجارة بنسبة فاقت 9,4٪، وفي النفط والغاز الخام بنسبة 57,3٪، وكذلك زيادة الائتمان الموجه للنشاط العقاري بنسبة 8٪، والائتمان الموجه للأنشطة المالية غير البنوك بنسبة 2,7٪ مدفوعا بارتفاع نسبته 6٪ للائتمان الموجه إلى شراء الأفراد للأوراق المالية بينما ينخفض الائتمان إلى المؤسسات المالية غير البنوك بنسبة 4٪، في حين تواصل التسهيلات الائتمانية الشخصية الاستهلاكية والأخرى تراجعها السنوي مسجلة 1,1٪في نهاية عام 2015.

1,9٪ ارتفاع الائتمان في ديسمبر بأعلى معدل شهري..يزيد على المتوسط الشهر بـ0,7٪

42٪ حصة التسهيلات الشخصية في ديسمبر مسجلة 13,8 مليار دينار بنمو سنوي 11٪

الودائع المصرفية

وقال التقرير انه برغم تلك الزيادة في النشاط الائتماني إلا أن حصته انخفضت إلى 85,6٪ من ودائع القطاع المصرفي في ديسمبر مقابل 86٪ في نوفمبر إلا أنها تفوق حصتها التي شكلت 81٪ في نهاية عام 2014، ويأتي ذلك مع ارتفاع سنوي نسبته 2,7٪ لودائع القطاع الخاص والحكومي في البنوك المحلية الكويتية وارتفاع شهري نسبته 2,4٪ خلال ديسمبر 2015.

واشار التقرير الى ان التسهيلات الائتمانية الشخصية مازالت تستحوذ على أكبر حصة تحسنت إلى 41,7٪ في نهاية 2015 مقابل 40,5٪ من حجم التمويل الممنوح في 2014، مع ارتفاع قيمتها في نهاية العام بنسبة 2,2٪ لتصل إلى أكثر من 13,8 مليار دينار في مقابل نمو شهري أقل نسبته 1٪ في نوفمبر الذي بلغت فيه 13,5 مليار دينار. ويستمر تسارع نموها السنوي مسجلا 11,1٪ في ديسمبر وهو يفوق النمو الذي نسبته 10,9٪ في نوفمبر، كما يزيد على معدل نموه ونسبته 10,4٪ في عام 2014.

في حين انخفضت نسبيا حصة القروض الاستهلاكية من التسهيلات الائتمانية في ديسمبر عن الشهر السابق له وعن حصتها في عام 2014 أيضا، وزادت التسهيلات المقسطة بنسبة 0,7٪ وبمقدار 61 مليون دينار إذ اقتربت من 9,34 مليارات دينار (تمثل 67,5٪ من الائتمان للأشخاص) خلال ديسمبر، وكان حجمها قد زاد بنسبة 1٪ إلى 9,28 مليارات دينار (تمثل 68,5٪ من الائتمان) في نوفمبر، وتواصل نموها السنوي في نهاية العام مسجلة 15,1٪ لكن هذه النسبة أقل من معدل نموها في نوفمبر الذي نسبته 15,9٪، وأقل من معدل النمو السنوي ونسبته 15,4٪ في عام 2014.

الأوراق المالية

ولفت التقرير الى ان النمو الشهري للتسهيلات الائتمانية الشخصية الموجهة لشراء أوراق مالية زاد إلى 8,3٪ بأعلى نمو يشهده الشهر منذ عام 2007 وبمقدار 229 مليون دينار مقتربة من نحو 3 مليارات دينار (21,6٪ من الائتمان الشخصي) في ديسمبر وكانت تنمو بمعدل أقل في نوفمبر نسبته 1,5٪ إذ وصلت 2,76 مليار دينار (20,4٪ من الائتمان الشخصي)، وتضاعف نموها السنوي في ديسمبر إلى 6٪ مقارنة بنمو لم يتجاوز 3٪ في نوفمبر، كما يقترب نموها السنوي في عام 2015 من ضعف معدله في عام 2014.

القروض الاستهلاكية

واوضح التقرير ان القروض الشخصية الاستهلاكية تحسن نموها الشهري إلى 0,5٪ في ديسمبر 2015 وبمقدار 6 ملايين دينار إذ وصلت 1,195 مليار دينار (8,6٪ من الائتمان الشخصي) في ديسمبر بعدما كانت قد ارتفعت بنسبة أقل قدرها 0,2٪ إلى 1,189 مليار دينار (8,8٪ من الائتمان الشخصي)في نوفمبر. وعلى أساس المقارنة السنوية فقد سجل ديسمبر عام 2015 تراجعا بنسبة طفيفة قدرها 0,3٪ بينما كانت تزيد بنسبة 0,2٪ في نوفمبر، وهي مستويات منخفضة من النمو إذا قورنت بمستويات النمو السنوي للعام 2014 التي وصلت 3,5٪. اما القروض الشخصية الأخرى فقد ارتفعت بنسبة 0,8٪ على أساس شهري وبمقدار 2,5 مليون دينار لتصل إلى نحو 311 مليون دينار (2,2٪ من الائتمان الشخصي) في ديسمبر عام 2015، وكان حجمها 308 ملايين دينار (تمثل 2,3٪ من الائتمان الشخصي) وخلال نوفمبر حققت زيادة نسبتها 2,7٪ وبأكثر من 8 ملايين دينار، في حين انخفضت على أساس سنوي بنسبة قدرها 4,1٪ في نهاية العام وهي أقل من معدل انخفاضها في نوفمبر اذ وصلت 7,6٪، كما أنها تقل عن معدل تراجعها السنوي الذي سجله عام 2014 وبلغ 10,2٪.

ولفت التقرير الى ان حجم الائتمان الممنوح إلى قطاع المؤسسات المالية غير البنوك زاد مسجلا 1,342 مليار دينار (يشكل 4٪ من الائتمان) مرتفعا بنسبة 2,2٪ وبما يفوق 29 مليون دينار خلال ديسمبر عن حجمه في شهر نوفمبر الذي كان قد تراجع بنسبة 0,5٪ وبنحو 6 ملايين دينار حين وصل حجمه 1,313 مليار دينار (تمثل 4٪ من الائتمان الممنوح) خلال نوفمبر، وانخفضت نسبة تراجعه السنوية خلال ديسمبر 2015 بنسبة 4٪، بعد أن وصلت إلى 6,4٪ في نوفمبر، وهي تعد أدنى من تراجعها السنوي الذي شهده العام 2014 التي وصلت 10,5٪.

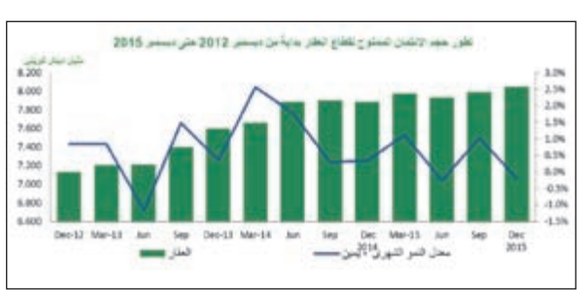

2٪ نمو التسهيلات العقارية في 2015

قال تقرير «بيتك» ان التسهيلات الممنوحة إلى قطاع العقار تراجعت على أساس شهري بنسبة طفيفة بلغت 0,2٪ خلال ديسمبر وبمقدار 16 مليون دينار مسجلة 8,05 مليارات دينار (24,2٪ من الائتمان) بينما كانت قد ارتفعت بحدود نصف٪ وبنحو 48 مليون دينار حين وصلت حجمها الى 8,06 مليارات دينار في نوفمبر (كانت تشكل 24,8٪ من الائتمان). وعلى أساس النمو السنوي لحجم الائتمان إلى قطاع العقار فقد سجل نموا في نهاية عام 2015 نسبته 2٪ وهي تقل عن المعدل 2,6٪ الذي شهده الشهر السابق له نوفمبر، كما يقل عن النمو السنوي الذي سجله عام 2014 ونسبته 3,8٪.

9,4٪ النمو السنوي للائتمان التجاري

اشار تقرير بيتك الى تراجع الائتمان الممنوح إلى قطاع التجارة على أساس شهري بنسبة 0,4٪ وبنحو 14 مليون دينار ليصل حجمه 3,11 مليارات دينار (9,4٪ من الائتمان) في ديسمبر بعدما ارتفع بنسبة 0,8٪ في نوفمبر إلى 3,12 (9,6٪ من الائتمان)، فيما زاد نموه السنوي إلى 9,4٪ خلال ديسمبر من عام 2015 مقارنة بنمو أقل نسبته 8,4٪ في نوفمبر، وهي تقارب ثلاثة أضعاف نسبة نموه السنوي في عام 2014 التي بلغت 3,7٪.

وانخفض الائتمان الممنوح إلى قطاع الإنشاءات إلى 1,953 مليار دينار (5,9٪ من الائتمان) خلال ديسمبر على أساس شهري بنسبة 0,5٪ وبمقدار 10 ملايين دينار عن حجمه في نوفمبر الذي تراجع إلى 1,964 مليار دينار (6٪ من الائتمان) متراجعا بحدود تلك النسبة أيضا وبنحو 9 ملايين دينار، في حين ارتفع حجمه على اساس سنوي في ديسمبر 2015 بنسبة 2,5٪ وهي تفوق نسبة نموه التي سجلت 0,3٪ في نوفمبر، فيما سجلت معدل تراجع طفيف خلال نهاية عام 2014 نسبته 0,5٪ على أساس سنوي.

خفضت الدفعة المقدمة من 30٪ من قيمة العقار لـ 15٪

«ساما»: رفع التمويل السكني من مصارف السعودية إلى 85٪

خفضت مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) الدفعة المقدمة للحصول على تمويل سكني من المصارف من 30٪ من قيمة العقار إلى 15٪، بما يعني رفع الحد الأقصى للتمويل المقدم من المصارف من 70٪ سابقا إلى 85٪.

ووفقا لتحليل خاص بوحدة تابعة لصحيفة «الاقتصادية»، وبيانات «ساما»، فنسبة الحد الأقصى للتمويل العقاري المطبقة حاليا في السعودية أعلى من بعض الدول التي تتمتع بالخصائص الاقتصادية نفسها للمملكة، حيث يبلغ متوسط النسبة في دول الخليج 74٪، ودول منظمة أوبيك 73٪.

ويفوق الحد الأقصى للتمويل العقاري السكني حاليا معظم دول مجموعة العشرين، حيث أصبح أعلى من مستوياته في 10 دول من دول مجموعة العشرين، فيما هو أقل من 7 دول أخرى، بينما غير متاح الحد الأقصى في دولتين.

ومن المتوقع أن يؤدي رفع مؤسسة النقد للحد الأقصى للتمويل العقاري السكني، إضافة إلى رفع الحد الأقصى لنسبة القروض للودائع إلى 90٪، إلى ارتفاع حجم القروض بشكل عام وللأفراد بشكل خاص.

وبلغت القروض العقارية المقدمة من المصارف السعودية للأفراد نحو 102,2 مليار ريال بنهاية عام 2015، مقابل 94,2 مليار ريال بنهاية عام 2014، بزيادة نحو ثماني مليارات ريال، وبنسبة ارتفاع 8٪.

وكانت نسبة النمو في عام 2015 هي الأدنى خلال الفترة من عام 2009 حتى عام 2015، حيث تراوحت نسب نمو القروض العقارية للأفراد خلال الفترة من 2009 إلى 2014 بين 17٪ و34٪ سنويا.

وتباطأ نمو القروض العقارية للأفراد بعد التطبيق الإلزامي لأنظمة التمويل ولوائحها التنفيذية في التاسع من نوفمبر 2014، التي حددت الحد الأقصى للتمويل العقاري السكني للتمويل العقاري بالسعودية أعلى من أقرانها بالخليج ودول «أوبيك»

رفع الحد الأقصى للتمويل العقاري سيرفع حجم القروض في السعودية بشكل عام

أنظمة التمويل السابقة أبطأت نمو القروض العقارية للأفراد

مؤسسة النقد العربي السعودي «ساما» ترفع الحد الأقصى للتمويل المقدم من المصارف من 70 إلى 85٪ في محاولة لانعاش سوق القروض العقارية المتباطئ

من المصارف التجارية للأفراد عند 70٪ حينها.

وعندما أعلنت مؤسسة النقد الحد الأقصى السابق كانت قد ذكرت أن من بعض المعايير لتحديد الحد الأقصى للتمويل السكني، أسعار العقار ونسبة تملك المساكن في الدولة. وأعلنت مؤسسة النقد أمس استكمال التنسيق حول برنامج «الرهن الميسر» للتمويل العقاري السكني، لفئة من المواطنين مع وزارة المالية ووزارة الإسكان.

وأوضحت في بيان لها أن البرنامج يهدف إلى توفير أحد منتجات التمويل العقاري السكني التي تسهم في تحقيق الأهداف الوطنية لسياسة التمويل العقاري التي أقرها أخيرا مجلس الوزراء ولا تخل بمتطلبات سلامة القطاع المصرفي أو الاستقرار المالي.

وأشارت المؤسسة إلى أن المعالم الرئيسة لهذا البرنامج تتضمن أن يقوم المستفيد بتوفير دفعة مقدمة بمقدار 15٪ من قيمة العقار السكني وإتاحة الفرصة للمصارف التجارية الراغبة في تمويل العقار بمقدار 70٪ من قيمته مقابل رهن المسكن حسب نظام الرهن العقاري.

وأضافت أن المصرف يقدم تمويلا إضافيا بمقدار 15٪ مقابل ضمان من وزارة المالية لدعم ومساعدة المواطن لتملك مسكنه، ليصبح إجمالي التمويل السكني من المصارف بنسبة 85٪ من قيمة المسكن. وأوضح د. فهد بن عبدالله المبارك محافظ مؤسسة النقد أنه تمت دراسة الجوانب المختلفة لمتطلبات البرنامج ومناقشتها مع الجهات ذات العلاقة. وأولت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الآونة الأخيرة اهتماما بنسبة الحد الأقصى للتمويل العقاري، حيث قامت كل من السعودية وقطر والإمارات والكويت بتطبيق سياسة نسبة الحد الأقصى للتمويل العقاري السكني في دول الخليج (باستثناء البحرين) 74٪ من قيمة العقار.

وقامت الكويت بوضع مجموعة من الضوابط بشأن التمويل العقاري السكني للأفراد، حيث إن نسبة الحد الأقصى للتمويل العقاري 50٪ لشراء أرض فضاء، و60٪ لشراء عقاري قائم، و70٪ لغرض البناء فقط.

كما قامت قطر بتحديد نسبة حد أقصى للتمويل العقاري التجاري تختلف عن السكني. بينما لم يتم تحديد نسبة حد أقصى للتمويل العقاري في البحرين.

بقيمة 123 مليون دولار

«أرزان» تُقدم استشارة للاستحواذ على أكبر شركة لمواد البناء بالعالم

أعلنت شركة أرزان ثروات، والتي تخضع لإشراف سلطة دبي للخدمات المالية بأنها قدمت استشارة للقيام بالاستحواذ على المبنى الرئيسي الخاص بشركة ساينت غوبان في شمال أميركا في بمدينة مالفيرن في فيلادلفيا، وذلك بعد تجديد شامل للمبنى وتوقيع عقد إيجار لمدة 15 سنة.

ويمثل العقار الذي تبلغ مساحته 65 هكتارا، المقر الرئيسي لشركة ساينت غوبان وهي أكبر شركة لمواد البناء في العالم، والتي أسست في عام 1665من قبل الملك الفرنسي لويس الرابع عشر. ويتألف العقار من مبنى ذو أربع أدوار مساحته 277,335 قدما مربعا مخصصة للمكاتب الإدارية بالإضافة إلى مبنى آخر تبلغ مساحته 43,891 قدما مربعا وهو مخصص لقسم الأبحاث والتطوير. والمباني مصممة بطريقة مكاتب مفتوحة وتضم 116 غرفة اجتماع ومساحات أخرى للكافتيريا وصالة للياقة البدنية ومواقف سيارات تتسع لنحو 1100 سيارة. بالإضافة الى الجودة العالية للعقار، فإنه يتميز بموقعه في أفضل ضواحي فيلادلفيا التي تستضيف العديد من الشركات المختصة بالتكنولوجيا والطب والصيدلة. وقد قامت شركة أرزان ثروات بدور المستشار الاستراتيجي لهيكلة الصفقة والاستحواذ على العقار، بالاشتراك مع شريكها الاستراتيجي شركة 90 نورث العقارية التي قامت بدور الاستشاري العقاري.

وعلق الرئيس التنفيذي لشركة أرزان ثروات مهند أبوالحسن بالقول: «إن صفقة سانت جوبان تجسد فلسفتنا في أرزان ثروات التي تقوم بالسعي لإيجاد أصول عالية الجودة تحمي رؤوس أموال عملائنا وتوفر لهم دخلا شهريا آمنا ومتوقعا.. وإن مزيج المواصفات العالية للمبنى والموقع المتميز وعقد الإيجار الطويل بالإضافة الى الدرجة الائتمانية العالية للمستأجر، تجعل من هذا العقار وجهة استثمارية مثالية لاستثمار الثروات التي يجب الحفاظ عليها في ظل الظروف الاقتصادية والجيوساسية المضطربة بشكل متزايد.

وأضاف: «نعتقد نحن أنه على عملائنا أن يزيدوا مخصصاتهم في الفرص الاستثمارية التي تقدم لهم الدخل الشهري الآمن، وهذا يعني المزيد من التنويع نحو الأسواق العالمية الناضجة التي تتمتع بمخاطر قليلة، ونحن في أرزان ثروات فخورون لثقة عملائنا بنا، وسنواصل العمل بلا كلل للحفاظ على ثروتهم وحماية إرثهم».

مهند أبوالحسن

أبو الحسن: الصفقة تجسد فلسفتنا لإيجاد أصول عالية الجودة

«HSBC»: دول الخليج تواجه عجزاً بـ 395 مليار دولار خلال العامين المقبلين

قال بنك «إتش إس بي سي»: إن دول الخليج قد تواجه عجزا ماليا يصل إلى 395 مليار دولار خلال العامين المقبلين، في ظل تباطؤ النمو وارتفاع الأسعار وخفض التصنيفات الائتمانية.

وأضاف في تقرير نقلته وكالة «بلومبيرغ»، أن هذه الدول تحتاج إلى إعادة تمويل سندات بقيمة 52 مليار دولار وقروض مجمعة بقيمة 42 مليار دولار، مشيرا إلى أن معظمها سيكون في الإمارات وقطر.

وأوضح «إتش إس بي سي» أن دول الخليج لديها سندات مصدرة مقومة بعملات أجنبية وقروض مجمعة بقيمة 610 مليارات دولار تشمل ديون شركات ومؤسسات مالية وديون سيادية، وتتركز في كل من الإمارات والبحرين وقطر. ومن جانبه، قال كبير الاقتصاديين لمنطقة الشرق الأوسط ببنك «إتش إس بي سي» سايمون وليامز، إن الفجوة التمويلية التي ستنشأ في الدول الخليجية سيكون جزءا من تغطيتها عن طريق بيع الديون السيادية الدولارية، إلا أن هذا سوف يعقد عملية إعادة تمويل الديون الحالية المستحقة خلال 2016 و2017.

وأكد بنك «إتش إس بي سي» أنه يثق في تغطية الفجوة التمويلية بالدول الخليجية، متوقعا أن تمول إصدارات السندات السيادية العجز في ميزانية تلك الدول.

60٪ انكماش فائض قطر التجاري

أظهرت بيانات اقتصادية قطرية الأحد انكماش فائض التجارة الخارجية للبلاد حوالي 60٪ على أساس سنوي في يناير، ليصل إلى 7,3 مليارات ريال قطري أو ما يعادل نحو ملياري دولار.

وقالت وزارة التخطيط التنموي والإحصاء القطرية إن الميزان التجاري السلعي لقطر سجل انخفاضا قدره 10,1 مليارات ريال، ما يعني انخفاضا بنسبة 58,1٪، مقارنة بشهر يناير 2015، وانخفاضا مقداره 1,6 مليار ريال، أي ما نسبته 17,8٪ مقارنة مع ديسمبر 2015. وأوضحت أن إجمالي الصادرات القطرية خلال يناير الماضي بلغت 17,9 مليار ريال، أي بانخفاض 33,6٪ مقارنة بيناير 2015، وانخفضت 9,4٪ مقارنة بديسمبر 2015، فيما ارتفعت قيمة الواردات في يناير الماضي لتصل إلى نحو 10,7 مليارات ريال، بنسبة 10,1٪ مقارنة بيناير من العام السابق، وبانخفاض 2,7٪ مقارنة بديسمبر 2015.